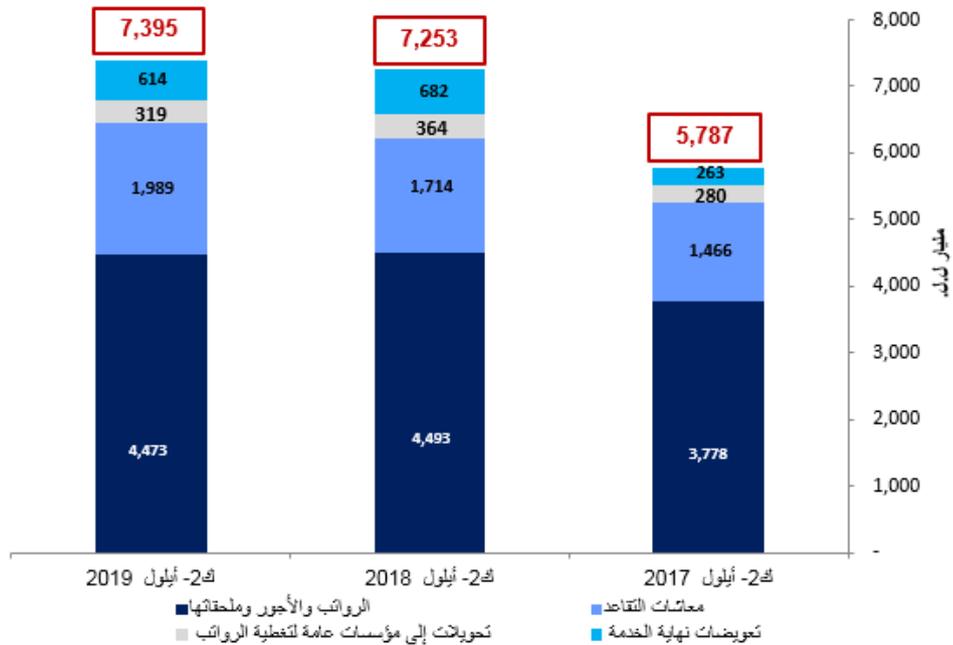


## I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

### A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها<sup>1</sup> بقيمة 142 مليار ليرة (2.0 في المائة) خلال كانون الثاني- أيلول 2019 ليسجل 7,395 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 7,253 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2018<sup>2</sup>. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بمعاشات التقاعد بقيمة 275 مليار ليرة (16.1 في المائة)<sup>3</sup> في حين إنخفضت تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 68 مليار ليرة (10.0 في المائة). في الوقت نفسه، إنخفضت التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 45 مليار ليرة (12.4 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- أيلول من الأعوام 2017، 2018 و2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكَّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية<sup>4</sup>، حيث سجّلت نسبة 68.3 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2017، لتتخفّض إلى نسبة 66.0 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2018، ومن ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 72.2 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019<sup>5</sup>. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي

<sup>1</sup> تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

<sup>2</sup> إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2019.

<sup>3</sup> إن زيادة معاشات التقاعد تعود بشكل جزئي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب، ما شجّع العديد من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

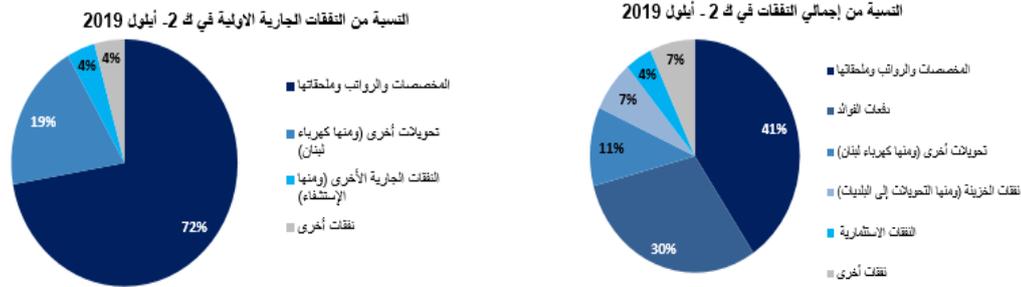
<sup>4</sup> تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

<sup>5</sup> في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.0 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني- أيلول 2019، شهدت النفقات الجارية الأولية تراجعاً بنسبة 6.8 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض "التحويلات الأخرى" و"النفقات الجارية الأخرى" بقيمة 549 مليار ليرة و155 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.9 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2017، منخفضةً بشكل طفيف إلى 36.5 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2018، لتعود وترتفع بعدها بشكلٍ كبيرٍ إلى 40.6 في المائة<sup>6</sup> خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني- أيلول 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - أيلول 2019:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، ونفقات مهام.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

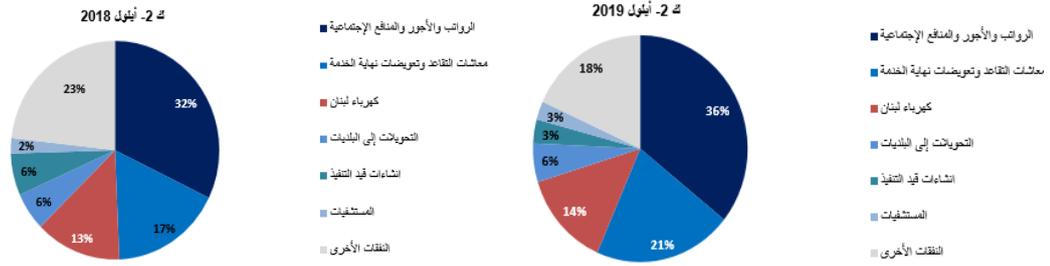
إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، بشكلٍ طفيف، بقيمة 20 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 4,474 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2019. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى تراجع التقديرات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 172 مليار ليرة (26.7 في المائة)، إضافة إلى الإنخفاض في النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب، ومنها 10 مليار ليرة (5.0 في المائة) عائدة لاشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه التراجعات إرتفاع مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 176 مليار ليرة (23.2 في المائة) و 26 مليار ليرة (1.2 في المائة) على التوالي.

من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 79.8 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- أيلول 2019، تلتها التقديرات الإجتماعية (10.6 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.6 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديرات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.0 في المائة من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- أيلول 2018 وارتفعت إلى نسبة 35.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

<sup>6</sup> إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 8.3 في المائة سنوياً خلال كانون الثاني - أيلول 2019 مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 2.0 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع حصة الأخيرة من إجمالي النفقات.

### الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- أيلول 2018 وكانون الثاني- أيلول 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

### جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- أيلول 2018 وكانون الثاني- أيلول 2019

المجموع		نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.ل.)
2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
2,806	2,947	5	1	472	644	74	72	2,255	2,229	الجهاز العسكري
1,839	1,837	1	0	308	343	49	47	1,481	1,447	الجيش
726	852	4	0	134	254	20	19	568	578	قوى الأمن الداخلي
179	194	1	1	19	32	4	4	155	157	قوى الأمن العام
63	64	0	0	11	15	1	1	51	47	قوى أمن الدولة
987	823	9	28	0	0	44	37	933	758	الجهاز التربوي
451	482	24	46	2	2	44	47	382	386	الجهاز المدني /1
189	199	189	199							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
41	44									الجمارك /3
4,474	4,494	227	274	474	646	162	156	3,570	3,373	إجمالي الإنفاق /7

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
- (7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام.

## A. II الرواتب والأجور

سجلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، ارتفاعاً بلغ 197 مليار ليرة (5.8 في المائة) لتصل إلى 3,570 مليار ليرة خلال كانون الثاني- أيلول 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 176 مليار ليرة و 26 مليار ليرة على التوالي، مقابل تراجع في تلك المدفوعة للجهاز المدني بقيمة 5 مليار ليرة.

## a.A.ii. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 1.2 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني - أيلول 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب الجيش بقيمة 34 مليار ليرة (2.4 في المائة) - مع زيادة الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 40 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات المتعلقة بالتدريب في الخارج بقيمة 5 مليار ليرة. في الوقت نفسه، زادت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 4 مليار ليرة (7.9 في المائة). من ناحية أخرى، تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 10 مليار ليرة (1.7 في المائة) حيث إنخفضت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين بقيمة 8 مليار ليرة. كذلك، تراجعت رواتب قوى الأمن العام بقيمة 2 مليار ليرة (1.3 في المائة) خلال كانون الثاني - أيلول 2019 نتيجة انخفاض الرواتب الأساسية المدفوعة لصالح المتمرنين بقيمة 4 مليار ليرة مقابل إرتفاع بقيمة 2 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين.

## b.A.ii. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 176 مليار ليرة (23.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى 933 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 198 مليار ليرة<sup>7</sup>، وارتفاع مدفوعات رواتب المتمرنين في التعليم الثانوي والمتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 22 مليار ليرة و 13 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي، إنخفاض بقيمة 44 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

## c.A.ii. رواتب وأجور الجهاز المدني

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 5 مليار ليرة (1.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 382 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 17.8 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسب بلغت 16.0 في المائة و 11.9 في المائة على التوالي. (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعاً بارزاً بلغ 13 مليار ليرة (39.7 في المائة)<sup>8</sup> خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2019، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي كل من وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 8 مليار ليرة (بشكل أساسي نتيجة زيادة كل من الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات اللبنانية في الخارج ومدفوعات المتأخرات) ووزارة العدل بقيمة 1 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - أيلول من العامين 2018 و 2019

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019	ك-2-أيلول 2019	ك-2-أيلول 2018	(مليون ليرة)
17.8%	67,787	60,128	وزارة الخارجية والمغتربين
16.0%	61,242	60,197	وزارة العدل
11.9%	45,463	45,270	وزارة المالية
9.6%	36,456	37,324	رئاسة مجلس الوزراء

<sup>7</sup> مع تسديد مبلغ 48 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 تشكل نسبة 30 في المائة من بدلات أتباع المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و 244 تاريخ 2018/12/21، إضافة إلى 152 مليار ليرة تم تسديدها في آب 2019 وهي عبارة عن نسبة 90 في المائة من بدلات أتباع المتعاقدين للعام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و 100 تاريخ 2019/08/02.

<sup>8</sup> يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتقاعدين خلال كانون الثاني - آب 2018، تحديداً تلك العائدة للاعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (8.6 مليار ليرة)، بالإضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و 2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

8.5%	32,491	33,184	مجلس النواب
5.3%	20,362	20,710	وزارة الأشغال العامة والنقل
5.3%	20,123	33,378	وزارة الصحة العامة
5.1%	19,439	19,370	وزارة الزراعة
3.5%	13,207	12,789	وزارة الداخلية والبلديات
3.2%	12,137	11,468	وزارة الدفاع الوطني
13.9%	52,867	52,270	أخرى
100%	381,573	386,088	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

## B. II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 172 مليار ليرة (26.6 في المائة) ليسجل 474 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض التقديمات الاجتماعية للأجهزة العسكرية، وخاصة تلك المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 119 مليار ليرة و35 مليار ليرة على التوالي.

بالتفصيل، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني - أيلول 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة بقيمة 88 مليار ليرة و18 مليار ليرة على التوالي، إضافة إلى تراجع التقديمات المدرسية بقيمة 7 مليار ليرة.

علاوة على ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش بقيمة 35 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة التراجع السنوي في التقديمات المدرسية ونفقات المرض والأمومة بقيمة 41 مليار ليرة و25 مليار ليرة على التوالي، مقابل الزيادة بقيمة 47 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات.

علاوة على ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 13 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنوي في نفقات المرض والأمومة بقيمة 7 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة 2 مليار ليرة في كل من التقديمات المدرسية ونفقات المعالجة في المستشفيات.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 4 مليار ليرة نتيجة تراجع التقديمات المدرسية بقيمة 2 مليار ليرة، ونفقات المرض والأمومة بقيمة 1 مليار ليرة.

## C. II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 10 مليار ليرة (5.0 في المائة) سنوياً لتصل إلى 189 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2019 مقارنةً مع مبلغ 199 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1729-1731

الموقع الإلكتروني: [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)